



الفصل التشريعي الرابع عشر  
دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٤٧)

بمجال اللجنة شؤون ذوي الإحتياجات الخاصة  
ويبرع بجدول أعمال اللجنة القادمة  
مع إعطائهم مهلة للإستعمال

التاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ  
الموافق ٢٨ أبريل ٢٠١٤ م

علاء الدين  
المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

- يسرني أن أقدم لكم التقرير الرابع المبين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن :
- 1- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
  - 2- الاقتراح بقانون بتعديل المادة (34) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
  - 3 - الاقتراح بقانون بشأن تعدي أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
  - 4 - الاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة (42) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
  - 5- الاقتراح بقانون في شأن حقوق ورعاية المعاقين .
- برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

العضو / مبارك سالم الحريص



**التقرير الرابع والسبعون  
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

**عن**

**1 - الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010**

**في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

**المقدم من السادة الأعضاء / خليل ابراهيم الصالح ، د. خليل عبدالله علي ،**

**صفاء عبدالرحمن الهاشم ، د. محمد هادي الحويلة ، عبدالله ابراهيم التميمي**

**2 - الاقتراح بقانون بتعديل المادة (34) من القانون رقم (8) لسنة 2010**

**بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

**المقدم من السيد العضو / عادل مساعد الخرافي**

**3 - الاقتراح بقانون بشأن تعدي أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010**

**في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

**المقدم من السادة الأعضاء / د. عبدالرحمن صالح الجبران ،**

**د. منصور فالح الظفيري ، طلال سعد السهلي ، حمود محمد الحمدان ،**

**4 - الاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة (42) من القانون رقم (8) لسنة 2010**

**في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

**المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي**

**5- الاقتراح بقانون في شأن حقوق ورعاية المعاقين**

**المقدم من السادة الأعضاء / علي فهد الراشد ، صفاء عبدالرحمن الهاشم ،**

**فيصل سعود الدويسان ، رياض أحمد العدساني ، روضان عبدالعزيز الروضان**

أحال السيد رئيس مجلس الأمة الى اللجنة الاقتراحات بقوانين المشار إليها الأول بتاريخ 2013/9/10 والثاني 2013/9/26 ، والثالث 2013/10/28 والرابع في 2013/12/15 والخامس في 2014/4/10 ، وذلك لدراستها وتقديم تقرير بشأنها الى المجلس الموقر .

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً لهذا الغرض بتاريخ 2014/4/20 حيث تبين لها أن :



### الاقتراح بقانون الاول :

نص على أن يستبدل بنص المادتين (29 ، 42 ) من القانون رقم (8) لسنة 2010  
النصان التاليان :

#### المادة (29) :

يصرف مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة مدى حياته تحدد قيمته الهيئة بناءً على  
تقرير اللجنة الفنية شريطة ألا يقل عن ثلاثمائة دينار كويتي دون النظر إلى نوع درجة  
الإعاقة .

وتستحق المرأة التي ترعى معاقاً أياً كانت نوع ودرجة إعاقة مخصصاً شهرياً لا يقل عن  
مائتين وخمسين دينار كويتي ولو كانت تعمل وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة .

#### المادة (42) :

استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات للعسكريين - المشار  
إليهما - يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة  
أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (100%) من الراتب الشامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة  
في المعاش (15) سنة للذكور و(10) سنوات للإناث ولا يشترط للحصول على المعاش في  
هذه الحالة سن معين وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة  
التأمينات الاجتماعية .

ورأت اللجنة أن تعديل المادة (29) حسبما جاء بالملحظة الإيضاحية للتعديل هو صرف  
مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة مدى حياته شريطة ألا يقل عن ثلاثمائة دينار كويتي  
وبغض النظر عن نوع ودرجة الإعاقة بدلاً من النص الحالي الذي كان يقصر صرف  
المخصص الشهري لذي الإعاقة حتى سن 15 سنة ويستمر صرفه إذا استمر بالدراسة  
الجامعية حتى سن السادسة والعشرين والفقرة الثانية تنص على أن تستحق المرأة التي ترعى  
معاقاً أياً كانت نوع ودرجة الإعاقة مخصصاً شهرياً لا يقل عن مائتين وخمسين ديناراً كويتي  
ولو كانت تعمل وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بدلاً من النص الأصلي الذي كان  
يشترط لاستحقاق المرأة المخصص الشهري أن تكون الإعاقة شديدة ولا تعمل .



وبذلك الغي التعديل الفقرة الأخيرة من المادة التي كانت تنص على وقف صرف المخصص الشهري في حالة تمام الشفاء من الاعاقة بناء على شهادة من اللجنة المختصة.

أما التعديل على المادة (42) فقد نص على أن يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل 100% من الراتب الشامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 15 سنة للذكور و 10 سنوات للإناث وذلك بدلاً من النص الأصلي الذي كان يشترط للمعاش التقاعدي بلوغ مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 20 سنة للذكور و 15 سنة للإناث ، وبذلك خفض المقترح مدة الخدمة بالنسبة للإناث إلى (10) سنوات .

### أما الاقتراح بقانون الثاني :

قد نص على أن يستبدل بنص المادة 34 من القانون رقم 8 لسنة 2010 النص الآتي :  
( يمنح الأشخاص ذوو الإعاقة - ولو كان صاحب الإعاقة أعزياً - أو نووهم ممن تنطبق عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية بناء على تقرير اللجنة الفنية أقدمية اعتبارية لا تتجاوز خمس سنوات للرعاية السكنية وفقاً لنوع ودرجة الإعاقة ) .

الهدف من التعديل حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية أن التطبيق العملي كشف عن قصور شاب المادة 34 من القانون فالنص الأصلي اشترط للاستفادة من الرعاية السكنية أن تنطبق عليه شروط التمتع بالرعاية السكنية ومن بين هذه الشروط أن يكون المستفيد رب أسرة ، وفي بعض الحالات لا يستطيع ذوي الإعاقة الزواج لأي سبب كان ولا يستطيع أن يشكل أسرة من اقاربه لعدم تمتعهم بشروط الرعاية السكنية وبالتالي أصبح من المستحيل الاستفادة صاحب الإعاقة من النص بصيغته الأصلية ، لذلك جاء التعديل بمنح نوو الاعاقة - ولو كان أعزياً أو نووهم ممن تنطبق عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية بناء على تقرير اللجنة الفنية أقدمية اعتبارية لا تتجاوز خمس سنوات وفقاً لنوع ودرجة الإعاقة .



### أما الاقتراح الثالث :

فقد تضمن إضافة فقرات جديدة الى المواد 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 12 ، 18 الى القانون رقم 8 لسنة 2010 المشار اليه .

#### تضاف فقرة جديدة إلى المادة (7) نصها كالآتي :

" تعمل الحكومة على توفير عشرة على الأقل من الكوادر الطبية المتخصصة في كل نوع من أنواع الإعاقة (الحركية ، الحسية ، الذهنية ، العقلية) . "

#### تضاف فقرة جديدة إلى المادة (8) نصها على النحو التالي :

" تلتزم الحكومة بإنشاء مستشفى خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لأغراض التشخيص ، بالإضافة إلى مراكز متخصصة في الطب الطبيعي والتطوري . "

#### تضاف فقرة جديدة إلى المادة (9) نصها على النحو التالي :

" تعمل الحكومة على ابتعاث عشرين مبعوثاً على الأقل ، لكل نوع من أنواع الإعاقة لتأهيلهم عالمياً وخاصة في المجالات النادرة . "

#### تضاف فقرة جديدة إلى المادة (10) نصها على النحو التالي :

" إنشاء سلم تعليمي للمعاقين على غرار ما هو معمول به في مدارس وزارة التربية . "

#### تضاف فقرة جديدة إلى المادة (12) نصها على النحو التالي :

" تلتزم الحكومة بإعداد ورش خاصة لتدريب ذوي الإعاقة وتأهيلهم ، مع العمل على توفير فرص ومجالات عمل لهم . "



### تضاف فقرة جديدة إلى المادة (18) نصها على النحو التالي :

"تلتزم الحكومة بإعداد مراكز متخصصة لذوي الإعاقة فوق سن الحادية والعشرين ، وإنشاء (محميات ) توفر فيها البيئة والظروف الملائمة لعمل المعاق \* .

والهدف من التعديل على النحو الذي جاء بالمذكرة الايضاحية هو اضافة فقرات جديدة الى المواد 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 12 ، 18 بحيث تتكفل الحكومة بتوفير الكوادر الطبية المؤهلة والمتخصصة في أنواع وحالات الاعاقة فضلاً عن انشاء مستشفى ومراكز صحية ذات مواصفات عالمية وتخصيص سلم تعليمي للمعاقين بالإضافة الى تجهيز ورش مهنية دقيقة لتدريب وتأهيل المعاقين على الحرف والمهارات المختلفة وتنمية مناخ ملائم لهم في شكل محميات تزود بكل المستلزمات .

### أما الاقتراح بقانون الرابع :

فقد نص على أن يستبدل بنص المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 النص التالي والتعديل مطابق للاقتراح الاول بتعديل المادة (42) سالف الإشارة اليه .

والهدف من المقترح حسبما جاء بالمذكرة الايضاحية تقصير مدة الحصول على المعاش التقاعدي بالنسبة للمرأة إلى (10) سنوات بدلاً من (15) سنة في النص الأصلي لكون الإعاقة الشديدة تحتاج إلى عناية خاصة ورعاية اكبر للمعاق المصاب بها مما يتطلب بذل مجهود أكبر لمن يرعاه .



وبعد المناقشة وتبادل الآراء رأت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى الموافقة على الاقتراحات الأربعة الأولى حسبما ورد بالمنكرات الإيضاحية من حيث الفكرة والصياغة لأنها تخفف العبء على المعاق ونوبهم وعلى الأشخاص الذين يتولون تربية هؤلاء الأشخاص وقد منحت هذه التعديلات حقوقاً أكثر لكي يتمتعوا بجميع الحقوق المدنية والسياسية باعتبارهم يمثلون شريحة من نسيج المجتمع لهم ذات الحقوق على قدم المساواة مع الآخرين من غير ذوي الإعاقة دون تمييز بسبب إعاقتهم وترسيخاً لهذه الحقوق فقد أعطت التعديلات المقترحة الرعاية الكاملة لهؤلاء المعاقين بما يضمن لهم المزيد من الرعاية وتمتعهم بالحقوق الأساسية التي منحها الدستور وأكدتها المواثيق الدولية خاصة ولا يوجد في هذه التعديلات ما يخالف الدستور .

#### أما الاقتراح بقانون الخامس :

فهو يهدف على النحو الذي جاء بمنكرته الإيضاحية إلى إعادة النظر في القانون رقم 49 لسنة 1996 في شأن المعاقين بوضع قانون جديد يحتوي على رعاية كاملة للمعاقين وحقوقهم أيضاً كانت درجة الإعاقة أو نوعها ويضمن تأهيلهم وإعادة تأهيلهم ليكونوا أداة فاعلة ومنتجة في المجتمع وقد أحتوى الاقتراح على 36 مادة وعلى سبعة فصول وقد نصت المادة 34 من الاقتراح على إلغاء القانون رقم 49 لسنة 1996 بشأن رعاية المعاقين والقوانين المعدلة له وفات على مقدمي الاقتراح أن هذا القانون قد الغي بالقانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر في 2010/2/21 وجاء بالمادة 7 منه على إلغاء القانون رقم 49 لسنة 1996 المشار إليه وكل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

ولهذا رأت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى عدم الموافقة على هذا الاقتراح بقانون لتحقيق الغاية منه بصدور القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .



واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

**مقرر اللجنة**

**د. عبدالكريم عبدالله الكندري**

**المرفقات :**

- نسخ من الاقتراحات بقوانين وعددها (5) .



٢٠١٤ / ٤ / ٣٣  
٢٠١٤

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن حقوق ورعاية المعاقين ، مشفوعا  
بمذكرته الإيضاحية برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر . مع إعطائه  
صفة الاستعجال .

مع خالص التحية ..

مقدمو الاقتراح

صفا عبد الرحمن الهاشم

علي فهد الراشد

رياض أحمد العدساني

فيصل سعود الدويسان

روضان عبدالعزيز الروضان

الرئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

في يوم السادس من شهر رمضان

سنة ١٤٣٥ هـ

عبدالله  
الكلباني



## اقترح بقانون في شأن حقوق ورعاية المعاقين

- بعد الاطلاع على الدستور .
- وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له .
- وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له .
- وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له .
- وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية .
- وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ في شأن التعليم العام
- وعلى المرسوم رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له .
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له .
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ، والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن إنشاء الهيئة العامة لشئون القصر .
- وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن رعاية المعاقين ، والقوانين المعدلة له،



- وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية .
- وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ في شأن المساعدات العامة ،
- وعلى المرسوم في شأن الخدمة المدنية الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ وتعديلاته ،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### الفصل الأول

#### نطاق تطبيق القانون

#### المادة ( ١ )

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها:

المعاق : كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو التعليمية وتجعله غير قادر على أن يؤمن لنفسه كليا أو جزئيا ما يؤمنه غير ذوي الإعاقة لنفسه من ضروريات الحياة ، وتوثر سلبا على إمكاناته للتعليم أو التأهيل أو العمل .

التجهيزات اللازمة : النظم والوسائل والتجهيزات اللازمة لمواءمة الظروف وتوفير المعدات والوسائل المعاونة متى كان ذلك لازما للمعاق .

التأهيل : الوسائل والنظم والخدمات التي تهدف إلى تمكين الشخص المعاق على تحقيق المواءمة أو إستعادة قدراته الجسمية أو المهنية إلى المستوى الذي تسمح به قدرته .

إعادة التأهيل : التدابير والبرامج والخطط والوسائل التي تهدف إلى دمج المعاق في المجتمع باسترجاع أو تعزيز تحقيق القدرات الأساسية للمعاق ، أو المحافظة على ما لديه من قدرات أو مهارات وتطويرها وتتميتها في المجالات الصحية والعلمية والوظيفية والاجتماعية وبما يحقق لدمج المعاق واندماجه في المجتمع .

التصميم العام : تصميم المباني والمنشآت والمرافق العامة والمباني الأهلية متعددة الاستخدام ، وكذلك المنتجات والخدمات بما يجعلها ملائمة لاستخدام المعاقين .

الهيئة : الهيئة العامة لشئون المعاقين المنصوص عليها في هذا القانون .

مجلس الإدارة : مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المعاقين .



- مجلس الإدارة : مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المعاقين .
- الوزير : الوزير المختص بالشئون الاجتماعية والعمل .
- المدير العام : مدير عام الهيئة العامة لشئون المعاقين .
- اللجنة الطبية : اللجنة الطبية المختصة للخدمات الصحية والتأهيل وإعادة التأهيل للمعاقين .
- بطاقة الإعاقة : المستند الرسمي الصادر من الهيئة العامة لشئون المعاقين وبناء على شهادة صادرة من اللجنة الطبية المتخصصة بنوع ودرجة الإعاقة وطبيعتها .
- الجهة المختصة : مجلس الوزراء أو أي من الوزارات أو الهيئات وجمعيات النفع العام ذات الصلة بتطبيق هذا القانون .

#### مادة ( ٢ )

تسري أحكام هذا القانون على الأشخاص المعاقين من الكويتيين وأبناء الكويتية من زوج غير كويتي ، ويجوز سريان بعض أحكامه على المعاقين من المقيمين بقرار يصدر من السلطة المختصة .

#### الفصل الثاني

#### أولا : الهيئة العامة لشئون المعاقين

#### مادة ( ٣ )

تتشأ هيئة عامة ذات ميزانية ملحقة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، تسمى الهيئة العامة لشئون المعاقين ويكون لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف الوزير المختص .

#### مادة ( ٤ )

تتكون ميزانية الهيئة من :

- المبالغ التي تدرجها الدولة في ميزانية الهيئة لدعم مواردها .
- التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف ، التي لا تتعارض مع أهداف الهيئة ويقرر مجلس الإدارة قبولها .
- عائد استثمار الهيئة لأموالها .
- ويجوز توفير التمويل للهيئة عن طريق الاستعانة بالجهات الحكومية والمؤسسات العامة أو غيرها .



ثانيا : اختصاصات الهيئة والإدارة التنفيذية

مادة ( ٥ )

تتولى الهيئة القيام على الإجراءات والأعمال المنصوص عليها في هذا القانون وتقوم على وجه الخصوص بما يأتي :

- ١- كفالة ممارسة المعاقين لحقوقهم ، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وتعزيز محاولات دمجهم في المجتمع وشتى مناحي الحياة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية وتدرج ضمن الحقوق الأساسية للمعاقين .
- ٢- وضع الخطط والسياسات اللازمة لرعاية المعاقين ومتابعة تنفيذها وتطويرها ، وتأكيد احترام حقوق الأشخاص المعاقين وكرامتهم وحريتهم وحقوقهم في الحياة الخاصة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة .
- ٣- العمل على توفير سبل الرعاية الطبية والبدنية والعقلية والنفسية .
- ٤- توفير وسائل التعليم والتدريب والتأهيل وفقا لخطط الدولة التنموية الشاملة والتعلم وفقا لحالات الإعاقة واحتياجاتها .
- ٥- ضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز في الحقوق على أساس الإعاقة والإستعانة بتجارب الدول الأخرى في مجالات رعاية المعاقين وكفالة حقوقهم والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق المعاقين لتوفير سبل الدعم للمعاقين ورعايتهم وتأهيلهم وإعادة التأهيل .
- ٦- تشجيع البحث العلمي وتبادل المعلومات والخبرات في مجالات الإعاقة بين الجهات المختصة وذات الصلة المحلية والدولية ضمن الأطر القانونية المحدده لها .
- ٧- اقتراح سياسة الدعم المناسبة لتوفير تكاليف الخدمات المتكاملة للمعاقين .
- ٨- اقتراح القوانين التي تحقق أهداف الهيئة وإيداء الرأي فيما يقترح في هذا الشأن .
- ٩- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتوفير الكوادر المحلية وتدريبها علميا وعمليا على وسائل رعاية تأهيل المعاقين .
- ١٠- ضمان حقوق الأطفال المعاقين وبناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم وتعزيز دمجهم في المجتمع .



١١- استثمار أموال الهيئة في المشاريع الآمنة بما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها .

مادة ( ٦ )

مجلس إدارة الهيئة

يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من مجلس الوزراء برئاسة الوزير المختص وعضوية

١- مدير عام الهيئة - نائبا للرئيس .

٢- ممثل عن كل من وزارة الصحة والتربية والتعليم العالي والشئون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للشباب والرياضة وديوان الخدمة المدنية يرشح كل منهم الوزير المختص ولا تقل درجته عن درجة وكيل وزارة مساعد .

٣- ستة ممثلين عن جمعيات النفع العام العاملة في مجال المعاقين .

٤- اثنين من رجال الأعمال المهتمين بشئون المعاقين .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى من الخبراء أو المختصين دون أن يكون له صوت محدود ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه بمن فيهم الرئيس أو نائبه .

وتحدد مدة عضوية المجلس وحالات تجديدها أو سقوطها ، ونظام العمل بالمجلس ومكافآت أعضائه واللجان التي يوافق على تشكيلها بقرار من الوزير المختص .

ويكون للمجلس مقرر يتم تعيينه بقرار من الوزير المختص بناء على موافقة المجلس

مادة ( ٧ )

يختص المجلس بتنفيذ السياسة العامة التي تضعها الهيئة واتخاذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أهدافه وعلى وجه الخصوص :-

١- متابعة تنفيذ سياسات وبرامج وخطط الهيئة ومتابعتها .

٢- إقرار مشروع الميزانية والحساب الختامي لتقديمها للجهات المختصة .

٣- الموافقة على التقرير السنوي عن أعمال الهيئة والتقارير الدورية على نشاطها .

٤- إصدار اللوائح الإدارية والمالية وشؤون التوظيف بناء على موافقة الجهات ذات



الصلة.

٥- النظر في كل ما يرى رئيس المجلس أو أي من أعضائه عرضة من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

٦- اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بشؤون المعاقين وإبداء الرأي فيما يقترح من مشروعات في هذا الشأن .

#### مادة ( ٨ )

يتولى إدارة الهيئة مدير عام ويكون له نائب أو أكثر ويصدر بتعيينهم مرسوم وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

ويكون المدير العام مسئولاً أمام مجلس الإدارة عن تنفيذ الخطط والبرامج التي يعتمدها المجلس ، وله القيام بكل ما نص عليه في قانون أو لائحة على اختصاصه به ويجوز له أن يفوض بعض اختصاصاته نواب المدير العام .

ويمثل المدير العام الهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء .

#### مادة ( ٩ )

تشكل بقرار من الوزير المختص بناء على موافقة الهيئة لجنة لشؤون الاستثمار على أن يكون من بين أعضائها المدير العام ، ويكون لهذه اللجنة السلطة العليا في تحديد أوجه وقواعد وبرامج استثمار أموال الهيئة .

#### الفصل الثالث

#### التأهيل وإعادة التأهيل

#### المادة ( ١٠ )

تكفل الحكومة من خلال توفير الوسائل والنظم اللازمة لتأهيل المعاقين وعلى نحو خاص:

١- كفالة الضمان الصحي للمعاقين من الأم الكويتية المتزوجة من غير كويتي .

٢- مجانية تقديم الخدمات الطبية والعلاجية .

٣- الخدمات التربوية والتعليمية والتدريب المهني .



٤ - توفير وسائل الإتصال والتخاطب والترتيبات اللازمة لتوفير نظام برايل للقراءة والنظم السمعية والحسية والأجهزة التعويضية المناسبة للمعاقين وفقا لنظم التقنية الحديثة .

مادة ( ١١ )

تكفل الحكومة للمعاقين سبل الحق في الحياة الآمنة وتوفير سبل السلامة الشخصية وضمانات تمتعهم بالحقوق دون تمييز .

كما تعمل على تأكيد إجراءات احترام حقوق المعاقين وكرامتهم وقبولهم كجزء متكامل من النسيج الاجتماعي.

مادة ( ١٢ )

تتخذ الحكومة بالتعاون مع جمعيات النفع العام والجمعيات المتخصصة الإجراءات اللازمة لمنع تعرض المعاقين لأي من أنواع الاستغلال أو العنف أو الإساءة وتأكيد توافر الأشكال المناسبة من المساعدة لهم ولأسرهم ولمقدمي الرعاية لهم .

كما تدعم وسائل التثقيف والإرشاد والتوجيه الإعلامي لمنع تجاوز حدود التأيب أو التهذيب والإصلاح .

إعادة التأهيل

مادة ( ١٣ )

تكفل الحكومة دعم وتشجيع الوسائل والإجراءات اللازمة والمناسبة لاستعادة المعاقين لصحتهم البدنية أو العقلية أو النفسية وإعادة تأهيلهم بما يحقق اندماجهم في المجتمع وشتى مناحي الحياة العامة وعلى مختلف الأصعدة ، كما تعمل الحكومة على توفير وسائل التوعية بأنماط وطرق التعامل السليم مع المعاق بصورة تتلائم مع طبيعة الإعاقة .



مادة ( ١٤ )

تحدد المراحل التعليمية بمناهجها واعتماد شهاداتها والتأهيل المهني وشروط وحالات الإعفاء من الضوابط المقررة سواء بنسب الحضور أو مدة الإجازات الخاصة أو المرضية وفقا لقرار يصدر من السلطة المختصة بناء على موافقة الهيئة .

الفصل الرابع

حقوق المعاقين

مادة ( ١٥ )

تعمل الحكومة على توفير مراكز التأهيل وإعادة التأهيل و الورش ودور الإيواء للحالات الضرورية للمعاقين في جميع المحافظات وتزويدها بنوي الخبرة والكفاءة من الكوادر الطبية والاجتماعية والتربوية والنفسية المتخصصة .

مادة ( ١٦ )

تدعم الحكومة تأسيس وإنشاء النوادي النوعية المتخصصة للمعاقين بالتعاون مع القطاع الأهلي وتكفل الجهات المختصة تبني وتدريب الكوادر الرياضية من الكويتيين المعاقين في الألعاب المختلفة ومساواتهم مع الآخرين في المكافآت التشجيعية والتفرغ الرياضي وسائر الامتيازات التي تمنح للرياضيين .

مادة ( ١٧ )

تلتزم الجهات الحكومية والأهلية والقطاع النفطي التي تستخدم ( ٥٠ ) خمسين عاملا فأكثر باستخدام نسبة لا تقل عن ٣ % من المعاقين للعمل بها . ولا يجوز لأي من هذه الجهات رفض تعيين المرشحين من المعاقين للعمل لديها دون سبب واضح لذلك ويرفع السبب إلى الجهة التي قامت بالترشيح لنظره ويعتبر قرارها في شأنه نهائيا .



مادة ( ١٨ )

تكفل الحكومة مساواة المعاقين بمجال الوظيفة العامة الحق في التمتع مع الآخرين على قدم المساواة في الترقيات والامتيازات الوظيفية والمكافآت والعلاوات المختلفة وكذلك تأكيد إجراءات تمتع المعاقين منهم بالقطاعات الأهلية أو النفطية بذات الحقوق.

مادة ( ١٩ )

تلتزم الجهات الحكومية في إنشاء المباني والمرافق العامة وكذلك عند إصدار التراخيص والمرافقات للمباني أو المنشآت غير الحكومية متعددة الأغراض التقيّد بالتصميم العام المشار إليه في المادة ( ١ ) من هذا القانون .

مادة ( ٢٠ )

يشترط للترخيص لوسائل النقل العام أو المركبات المخصصة للمستشفيات والمراكز الطبية ومراكز التأهيل والتدريس للمعاقين أن تكون مجهزة بالوسائل اللازمة لخدمة المعاقين .

مادة ( ٢١ )

تلتزم الحكومة بتقديم منحه شهرية للمعاقين على أن يتم تحديدها وفقا لعدد المعاقين بالأسرة وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من السلطة المختصة بناء على موافقة الهيئة .

مادة ( ٢٢ )

تتراد العلاوة الاجتماعية المقررة قانونا للأولاد بنسبة ١٠٠ % من قيمتها الأصلية عن كل ولد من الأولاد المعاقين .

وتعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي يستحق أصحابها هذه الزيادة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة ، ولا تصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .



مادة ( ٢٣ )

استثناء من أحكام المرسوم بقانون في شأن الخدمة المدنية ومرسوم نظام الخدمة المدنية المشار إليهما ، تستحق الموظفة المعاقة إجازة خاصة بمرتب كامل لا تحسب من إجازاتها الأخرى إذا كانت حاملا ، وأوصت اللجنة الطبية المتخصصة بذلك ويحدد التقرير الطبي الصادر من الجهات الطبية المعتمدة المدة اللازمة لذلك .

مادة ( ٢٤ )

استثناء من أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية ومعاشات العسكريين المشار إليهما يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الطبية أنه معاق معاشا تقاعديا إذا بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش ١٥ سنة على الأقل بالنسبة للذكور ، و ١٠ سنوات بالنسبة للإناث ولم يستحقوا معاشا وفقا لأحكام القوانين المشار إليها ، ويحسب المعاش في هذه الحالة على أساس مدة الخدمة المذكوره أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر ويسري ذلك الحكم على ولي أمر المعاق .

الفصل الخامس

أحكام عامة

مادة ( ٢٥ )

يمنح الشخص المعاق العاجز عن العمل معاش إعاقه طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة .

ولا يجوز الجمع بين هذا المعاش والمعاش المستحق طبقا للمادة ( ٢٤ ) من هذا القانون أو طبقا لقوانين التأمينات الاجتماعية أو معاشات العسكريين المشار إليها ويصرف المعاق المعاش الأكبر .

مادة ( ٢٦ )

تؤمن الدولة مساكن للأشخاص المعاقين بمواصفات خاصة سواء كانوا أرباب أسر أو أبناء لمن ينطبق عليهم شروط التمتع بالسكن الحكومي وفقا لأولوية معينة ويصدر بها قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبالاتفاق مع الهيئة .



مادة ( ٢٧ )

يجوز منح الأشخاص المعاقين الرخص التجارية والبسات ولو كان ممن يحصلون على مساعدة اجتماعية ، كما يجوز منحهم قرض الزواج من بنك التسليف والإدخار حتى ولو كانت الزوجة غير كويتية .

مادة ( ٢٨ )

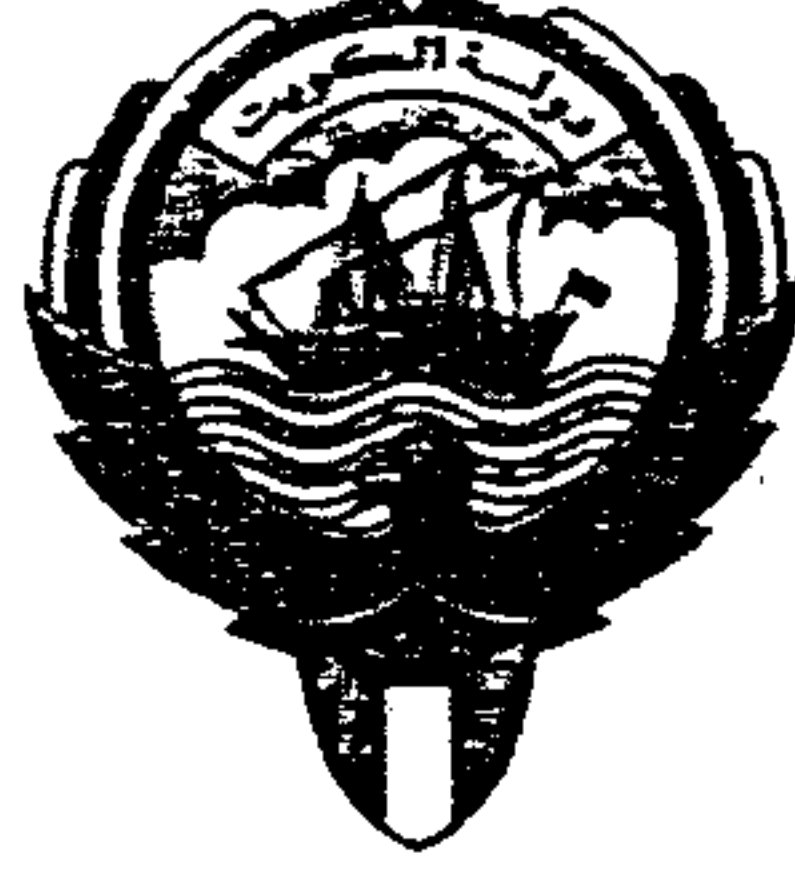
تعفى الأدوات والأجهزة التأهيلية والتعويضية والمركبات المجهزة لاستخدام المعاق من جميع أنواع الرسوم والضرائب ، كما تعمل الدولة على توفيرها لغير القادرين بأثمان مدعومة ، ويسري هذا الإعفاء على المعدات المرخصة للمستشفيات والمراكز الطبية ومراكز التأهيل المهني والتدريب للمعاقين وفي الحدود اللازمة لأدائها أعمالها.

مادة ( ٢٩ )

تصرف الجهة المختصة للمعاق بطاقة إعاقة تكفل له التمتع بالخدمات والمزايا المقررة في هذا القانون ، وذلك وفقا للشروط التي يصدر بها قرار من السلطة المختصة وفقا للشهادة الصادرة من اللجنة الطبية المتخصصة.

مادة ( ٣٠ )

تلتزم جهات العمل المختلفة تحديد الوظائف والأعمال والمهن الملائم إحقاق المعاقين للعمل بها ، وتقدم بيانا دوريا كل ستة أشهر لديوان الخدمة المدنية. وعلى الجهة ورب العمل اتخاذ الوسائل المناسبة الميسرة لإعداد وتجهيز نوع العمل المخصص للمعاق بما يمكنه من الاندماج في المجتمع وبيئة العمل. ويجوز للحكومة تقديم الدعم المادي للجهات التي تقبل بتشغيل المعاقين لديها ، ويصدر بشروط الدعم قرار من السلطة المختصة بناء على عرض الهيئة.



## الفصل السادس

### العقوبات

#### مادة ( ٣١ )

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار كويتي صاحب العمل أو المسئول عنه الذي يرفض دون عذر مقبول من الجهة المختصة تشغيل الشخص المعاق المرشح للعمل لديه ، أو الوفاء بالنسبة المحددة المشار إليها في المادة ( ١٨ ) من هذا القانون ، وتتعدد الغرامة بتعدد العاملين الذين لم يرقم على تشغيلهم .

#### مادة ( ٣٢ )

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على ١٠٠٠ ألف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أحد الأفعال الآتية ضد الشخص المعاق :

- ١- كل شخص يلتزم برعاية أمر المعاق ويهمل في القيام بواجباته نحوه .
- ٢- استخدام العنف البدني أو النفسي أو تجاوز حق التأديب أو التهذيب أو وسيلة التعليم أو التدريب بما يسبب ضررا بالمعاق .
- ٣- استخدام بطاقة الشخص المعاق دون موجب قانوني لذلك .
- ٤- عدم تنفيذ أي من أحكام هذا القانون لمن يلزم بتنفيذ أحكامه .
- ٥- كل من تعمد إعطاء بيانات غير صحيحة من البيانات المحددة بهذا القانون أو بالقرارات أو اللوائح الصادرة تنفيذا له وكان ذلك بقصد الإفادة دون حق بأي من الحقوق أو المزايا المعنوية أو المادية أو التسهيلات المحددة للمعاقين بهذا القانون .

## الفصل السابع

### الأحكام التنفيذية

#### المادة ( ٣٣ )

تتحمل الخزانة العامة الأعباء المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذا القانون ، وتعتبر الأموال المخصصة للهيئة في حكم المال العام .



مادة ( ٣٤ )

يلغى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه وكل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ( ٣٥ )

تسري اللوائح والقرارات المعمول بها قبل صدور هذا القانون إلى أن تصدر اللوائح والقرارات المنصوص عليها فيه .

مادة ( ٣٦ )

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت  
صباح الأحمد الصباح



**المذكرة الإيضاحية  
لاقتراح بقانون  
في شأن حقوق ورعاية المعاقين**

حرص الدستور على النص على أساس المقومات الأساسية للمجتمع ، وتبنى في المادة الحادية عشرة على التزام الدولة بكفالة تقديم العون والمساعدة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل ، ولم يقف الدستور عند تقرير هذه الحقوق ، بل أكدها وقرنها بوفير خدمات التأمين والمساعدة الاجتماعية والرعاية الطبية والحق في التعليم بأنواعه ودرجاته .

وعلى ذات النحو تلتزم الحكومة بحقوق المعاقين إذ يمثلون شريحة من نسيج المجتمع لهم ذات الحقوق على قدم المساواة مع الآخرين دون تمييز بسبب الإعاقة .

وترسيخا لهذه الحقوق وتقنينها أدرجها المشرع بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦ في شأن المعاقين ، وهذا التدخل المحمود من المشرع لا يغني عنه إعادة النظر في القانون ككل ، وإعادة صياغته في منظومة تتوافق مع التطور الحاصل على المستويين المحلي والدولي في مجال الاهتمام وتحقيق المزيد من الرعاية والحقوق للمعاقين ، وبما يضمن تمتعهم بالحقوق الأساسية التي كفلها الدستور وأكدتها المواثيق الدولية .

ووفقا لهذه المبادئ ووضعها موضع التطبيق ، كان هذا الاقتراح بقانون ليضع محتوى كاملا لرعاية المعاقين وحقوقهم أيا كانت درجة الإعاقة أو نوعها ويضمن تأهيلهم وإعادة تأهيلهم ليكونوا أداة فاعلة ومنتجة في المجتمع .

وقد جاء الفصل الأول لبيان نطاق تطبيق الأحكام حيث اشتملت المادة الأولى على المصطلحات المتكرر ورودها في نصوص القانون واضحة المعنى ميسرة التطبيق .

وجاء بالمادة الثانية تحديد المخاطبين بأحكام القانون فاحتوت بين دفتيها المواطن الكويتي وامتدت إلى كل من ولد لأم كويتية وأب غير كويتي ، إذ بجنسية الأم وارتباطها بوطنها يرتبط بها أبنائها رعاية وحقا وامتدت رعاية المشرع رحمة وعدلا



لغير الكويتي من المقيمين على أرضها وفقا للشروط والضوابط التي يحددها قرار يصدر من السلطة المختصة.

وبينت المادة الثانية أن تتولى هيئة عامة ذات شخصية معنوية وميزانية ملحقة بالوزارة المختصة الجهاز التنفيذي للقانون تحت إشراف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وعلى أن تتحمل الدولة في ميزانيتها الاحتياجات المالية لها ، وحددت المادة ( الرابعة ) مصادر وتكوين ميزانية الهيئة بالإضافة إلى ما تقدمه الدولة وتدرجه في ميزانيتها لدعم الهيئة لنشاطها ويدخل فيها أيضا كمورد من مواردها التبرعات والإعانات والأوقاف وغيرها التي يقرر مجلس الإدارة قبولها ، وتناولت المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من الاقتراح الأحكام الخاصة باختصاصات الهيئة وتشكيل مجلس إدارة الهيئة واختصاصاته ، وقد روعي في تشكيله أن يكون من بين أعضائه ممثلو الوزارات والهيئات ذات الصلة التي لها علاقة بشؤون المعاقين على ألا تقل درجته عن درجة وكيل وزارة مساعد ، بالإضافة إلى اثنين من رجال الأعمال المهتمين بشؤون المعاقين والمشاركين بأعمالهم وأموالهم في تقرير وتوفير الرعاية لهم ، إضافة إلى ستة من ممثلي جميعات النفع العام للمعاقين المواد ( ٥ ، ٦ ) كما بينت الأحكام الخاصة باختصاص المجلس مادة ( ٧ ) الإدارة التنفيذية مادة ( ٨ ) التي يقوم عليها مدير عام يعاونه عدد من النواب يصدر بتعيينهم مرسوم لمدة أربع سنوات كما تناولت كيفية استثمار الهيئة لأموالها لدعم مواردها في الاستثمار الآمن دون مضاربة في الأوراق التجارية أو الأسهم وذلك من خلال لجنة متخصصة لإدارة الاستثمار المادة ( ٩ ) .

وفي الفصل الثالث أورد الاقتراح حقوق المعاقين ورعايتهم سواء في مرحلة التأهيل أو في مرحلة إعادة التأهيل والاندماج في المجتمع حيث تنص المواد ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ على التزام الحكومة بتقديم الخدمات التعليمية والتربوية بدرجاتها ، وعلى توفير ما تتطلبه سبل ووسائل الاتصال الملائمة للمعاق مثل طريقة بريـل للقراءة والأجهزة التنظيمية للسمع واللمس ولغة الإشارة ، وعلى ذات النهج تتولى الحكومة تأكيد سبل السلامة الشخصية للمعاق سواء في محيط الأسرة أو التعليم أو التدريس



وعلى قدم المساواة مع الآخرين والتعاون مع جمعيات النفع العام لمحاربة ظاهرة العنف أو تجاوز حدود التأديب أيا من كان القائم بها ( مادة ١٢ ) .

وفي مجال إعادة التأهيل في المادة ( ١٣ ) نص على دعم الوسائل والإجراءات اللازمة لاستعادة المعاقين لصحتهم ومن ثم مكانتهم في المجتمع والانخراط فيه وهذا سيلتزم تحديد المراحل التعليمية وأنماط الدراسة الملائمة و مراعاة الظروف الخاصة للمعاق بالنسبة للالتزام بحضور قاعات الدراسة وتحديد أوقاتها ، وكذلك غيابه عنها لإجازة مرضية ترتبط بإعاقته وعدم اعتبارها انقطاعا عن الدراسة ( مادة ١٤ ) واشتمل الفصل الرابع حقوق المعاقين حيث نص على أن يمنح المعاقون شهادة معتمدة من الجهة المختصة وفقا لموافقة اللجنة الطبية المتخصصة وتعتبر مستندا أمام الجهات المختلفة لتقديم استحقاقات المعاق وتوفير الامتيازات والتسهيلات المقررة له قانونا .

وتأكيدا للدور الحيوي الذي أثبتته المشاركة الفعالة للمعاقين في المسابقات الرياضية على المستويين المحلي والدولي وتحقيقهم مراكز متقدمة كان اللازم تقديم الدعم لهم وتشجيعهم ومنحهم كافة الحقوق المقررة لسائر الرياضيين ، كما يجب على الجهات المختصة الحكومية والأهلية التعاون لإنشاء نوادٍ متخصصة ونوعية للمعاقين سواء بالاستقلال أو في الأماكن المناسبة داخل النوادي القائمة إعمالا لانخراطهم في المجتمعات الرياضية المادة ( ١٦ ) .

وتناولت المواد ١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥ تفصيلا

للحقوق المقررة للمعاقين وتمثل الحدود الأولى الواجب التقيد بها لصالحهم ومنها:

١- توفير مراكز التأهيل وإعادة التأهيل .

التزام الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع النفطي التي يعمل بها أكثر من ٥٠ عاملا بتشغيل نسبة لا تقل عن ٣ % من إجمالي عدد العمالة ولا يجوز لأي منهم عدم التقيد بهذا الإجراء إذ يعتبر ذلك مخالفة يترتب عليها المسؤولية القانونية.

٢- مراعاة التصميم اللازم فنيا ومعماريا في المباني والمنشآت الحكومية والمرافق العامة المدنية ، مع تضمين الموافقة على الترخيص بالبناء في المنشآت الأهلية



مع المراكز التجارية والنوادي والمباني متعددة الأغراض كمقار الشركات والمؤسسات، أن تتوفر فيها خدمات ملائمة للمعاقين على النحو الذي يرد تفصيلاً بقرار يصدر من الوزير المختص .

٣- كذلك إضافة إلى وجوب توفير تجهيزات خاصة في وسائل النقل العام ووسائل النقل التابعة للجهات الأهلية أو الحكومية التي تقدم خدماتها الطبية أو العلاجية والتعليمية تتناسب مع استخدام المعاقين من روادها .

وأشارت المادة ( ٢٤ ) إلى المزايا المادية والحقبة التأهيلية وتسوية المعاشات للمتقاعدين منهم على تحديد مدة زمنية مدتها خمسة عشر عاماً للتقاعد بالنسبة للذكور و عشرة أعوام بالنسبة للإناث ويسري ذلك الحكم على ولي أمر المعاق .

- في الفصل الخامس تناول الأحكام العامة وأشار نص المادة ( ٢٥ ) إلى منح المعاق معاش إعاقة بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة، وتضمنت المادة ( ٢٦ ) قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية مراعاة أن يتم تصميم المساكن التي يجري تخصيصها للمعاقين من مستحقي الرعاية السكنية بما يتلاءم مع متطلبات المعاقين إضافة إلى التسهيلات في منح الرخص التجارية وتوافر الحق في الحصول على قروض الزواج بشروط ميسرة حتى ولو كانت الزوجة غير كويتية ( مادة ٢٧ ) .

- ونصت المادة ( ٢٨ ) على الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المفروضة على الأجهزة التعويضية والمركبات والأدوات اللازمة لاستخدام المعاق وفقاً للشروط التي يصدر بها قرار من السلطة المختصة منعاً من الاستغلال في غير الغرض الممنوح من أجله هذه الإعفاءات ونصت المادة (٢٩) على صرف بطاقة خاصة معتمدة من الجهة المختصة إلى المعاقين بناء على شهادة من اللجنة الطبية المتخصصة ويعتمد على هذه الشهادة في استحقاق ما يقرره القانون للمعاق من مميزات .

- وتضمن الفصل السادس العقوبات حيث نصت المادتان ( ٣١ - ٣٢ ) على الجزاء الجنائي الذي يوقع على كل من يرتكب أحد الأفعال المشار إليها بالمادتين



المذكورتين ، وقد تناولت الأولى منها عقاب كل من يلزمه القانون بتشغيل المعاقين ويرفض ذلك دون سبب واضح تقبله الجهة المختصة بغرامة لا تجاوز خمسمائة دينار لصاحب العمل أو المسئول عنه وتتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة في شأنهم ، بينما نصت المادة ( ٣٢ ) ، على أن يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبالغرامة التي لا تزيد على ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، لكل شخص لا يلتزم برعاية أحد من المعاقين وأهمل في رعايته أو لم يتخذ إجراءات العناية المطلوبة نحوه.

واشتمل ( الفصل السابع ) على الأحكام التنفيذية حيث تنص المادة ( ٣٣ ) على أن تتحمل الخزانة العامة الآثار المالية المترتبة على تنفيذ القانون وتنص المادة ( ٣٤ ) من المشروع على إلغاء القانون ٤٩ لسنة ١٩٩٦ وكل نص يتعارض وأحكام هذه القانون وذلك مع عدم الإخلال بأحكام اللوائح والقرارات السارية عند صدور القانون وحتى تصدر اللوائح والتنظيم المشار إليها فيه ، حتى لا يترتب على هذا الإلغاء على إطلاقه الإخلال برعاية المعاقين قبل قيام الهيئة العامة لشئون المعاقين بممارسة كافة صلاحياتها المنصوص عليها في هذا القانون كما نصت المادة ( ٣٧ ) على نشر القانون في الجريدة الرسمية .



٩٩

١٠ سبتمبر ٢٠١٢

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ،  
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

د. خليل عبدالله علي

خليل إبراهيم الصالح

د. محمد هادي الخويلة

صفاء عبدالرحمن الهاشم

عبدالله إبراهيم التميمي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
مع إعطائه صفة الاستعجال  
ويوزع على الأعضاء

علي بن  
الهاشمي



**اقتراح بقانون**  
**بشأن تعديل بعض أحكام القانون**  
**رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

**- مادة أولى -**

يستبدل بنص المادتين (٢٩ ، ٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه  
النصان التاليان :

**مادة (٢٩) :**

يصرف مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة مدى حياته تحدد قيمته الهيئة بناءً على تقرير اللجنة الفنية شريطة ألا يقل عن ثلاثمائة دينار كويتي دون النظر إلى نوع ودرجة الإعاقة. وتستحق المرأة التي ترعى معاقاً أياً كانت نوع ودرجة إعاقته مخصصاً شهرياً لا يقل عن مائتين وخمسين دينار كويتي ولو كانت تعمل وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة.

**مادة (٤٢) :**

إستثناءً من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين - المشار إليهما - يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من الراتب الشامل إذا بلغت مدة خدمة المحسوبة في المعاش (١٥) سنة للذكور و (١٠) سنوات للإناث ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معين وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

State of Kuwait  
National Assembly



دولة الكويت  
مجلس الأمة

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



**المذكرة الإيضاحية**  
**للاقتراح بقانون**  
**بشأن تعديل بعض أحكام القانون**  
**رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

جاءت نصوص وأحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ بتعديلين جوهريين على نصي المادة (٢٩) والمادة (٤٢) في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، فخلافاً لما كان عليه نص الفقرة الأولى والثانية من المادة (٢٩) من عدم تحديد لقيمة المخصص شهري للأشخاص ذوي الإعاقة وترك تحديد قيمته للهيئة وقصره على البلوغ الى سن معين جاء النص الجديد ليحدد قيمة الحد الأدنى لهذا المخصص وصرفه مدى حياة الشخص المستفيد منه.

فنصت الفقرة الأولى من المادة (٢٩) على صرف مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة مدى حياته تحدد قيمته الهيئة شريطة ألا يقل عن ثلاثمائة دينار كويتي وبغض النظر عن نوع ودرجة الإعاقة.

كما نصت الفقرة الثانية على إستحقاق المرأة التي ترعى معاقاً مخصصاً شهرياً لا يقل عن مئتين وخمسين دينار كويتي ولو كانت تعمل وذلك بالمخالفة للنص المستبدل والذي ترك للهيئة تحديد الضوابط والشروط الخاصة باستحقاق المرأة التي ترعى معاقاً لهذا المخصص ، كما أن النص الجديد جعل هذا الاستحقاق يسري على كل معاق ترعاه المرأة بغض النظر عن نوع ودرجة الإعاقة.



١٤٩ / ١٤٣

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (٣٤) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، مشفوعاً بمنكرته الإيضاحية ،  
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح  
عادل مساعد الخرافي

بحال لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على السادة الأعضاء

علاء الدين  
٢٠١٢/٩/٢٦



## اقتراح بقانون

بتعديل المادة (٣٤) من القانون رقم (٨)

لسنة ٢٠١٠ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

### - مادة أولى -

يستبدل بنص المادة (٣٤) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه  
النص الآتي :

" يمنح الأشخاص ذوو الإعاقة - ولو كان صاحب الإعاقة أعزباً - أو ذويهم ممن تنطبق  
عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية بناء على تقرير اللجنة الفنية أقدمية اعتبارية لا تتجاوز  
خمس سنوات للرعاية السكنية وفقاً لنوع ودرجة الإعاقة ."

### - مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح





٢٨ أكتوبر ٢٠١٢  
١٩٠ / ٤ ص ١٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

[Redacted]

طلال سعد السهلي

د. عبدالرحمن صالح الجيران

د. منصور فالح الظفيري

حمود محمد الحمدان

إحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويدرج جدول أعمال اللجنة ولقارنت

[Signature]  
٢٠١٢/١٠/٢٨



**اقترح بقانون**  
**بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨)**  
**لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

**(مادة أولى)**

تضاف الفقرات الجديدة الآتية إلى المواد (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١٢) ، (١٨)  
من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه :

**المادة (٧) :**

" تعمل الحكومة على توفير عشرة على الأقل من الكوادر الطبية المتخصصة في كل نوع  
من أنواع الإعاقة (الحركية ، الحسية ، الذهنية ، العقلية) ."

**المادة (٨) :**

" تلتزم الحكومة بإنشاء مستشفى خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لأغراض التشخيص ،  
بالإضافة إلى مراكز متخصصة في الطب الطبيعي والتطوري ."

**المادة (٩) :**

" تعمل الحكومة على إبتعاث عشرين مبعوثاً على الأقل ، لكل نوع من أنواع الإعاقة لتأهيلهم  
عالمياً وخاصة في المجالات النادرة ."

**المادة (١٠) :**

" إنشاء سلم تعليمي للمعاقين على غرار ما هو معمول به في مدارس وزارة التربية ."





**المذكرة الإيضاحية**  
**لاقتراح بقانون**  
**بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨)**  
**لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

يبلغ عدد المعاقين في الكويت قرابة العشرين ألف معاق كويتي ، يعانون من أنواع مختلفة من الإعاقة ، ويحتاجون إلى عناية واهتمام من الدولة والمجتمع ، نظراً لاحتياجاتهم الخاصة وذلك لتخفيف معاناتهم والعمل على تقديم الخدمات الطبية والعلاجية لهم وإعادة تأهيلهم وتدريبهم حتى يندمجوا في الحياة العامة ، ويكونوا أعضاء منتجين في المجتمع. ومواكبة لما توليه الدول المتحضرة من عناية بهذه الشريحة الضعيفة من المواطنين ، وعملاً بموروثاتنا الإسلامية فقد كان للكويت ومنذ العام ٢٠١٠ قانون لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسعيًا نحو تقديم خدمات أفضل لهؤلاء المواطنين يأتي هذا الاقتراح بقانون هذا ، لتعديل المواد (٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٨) من القانون المشار إليه ، وذلك بإضافة فقرات جديدة في نهاية كل من هذه المواد ، بحيث تتكفل الحكومة بتوفير الكوادر الطبية المؤهلة والمتخصصة في أنواع وحالات الإعاقة ، فضلاً عن إنشاء مستشفى ومراكز صحية ذات مواصفات عالمية ، وتخصيص سلم تعليمي للمعاقين ، بالإضافة إلى تجهيز ورش مهنية وفنية لتدريب وتأهيل المعاقين على الحرف والمهارات المختلفة ، وتنمية مناخ ملائم لهم في شكل محميات تزود بكل المستلزمات.



٢٠١٠ م / ٢٩

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

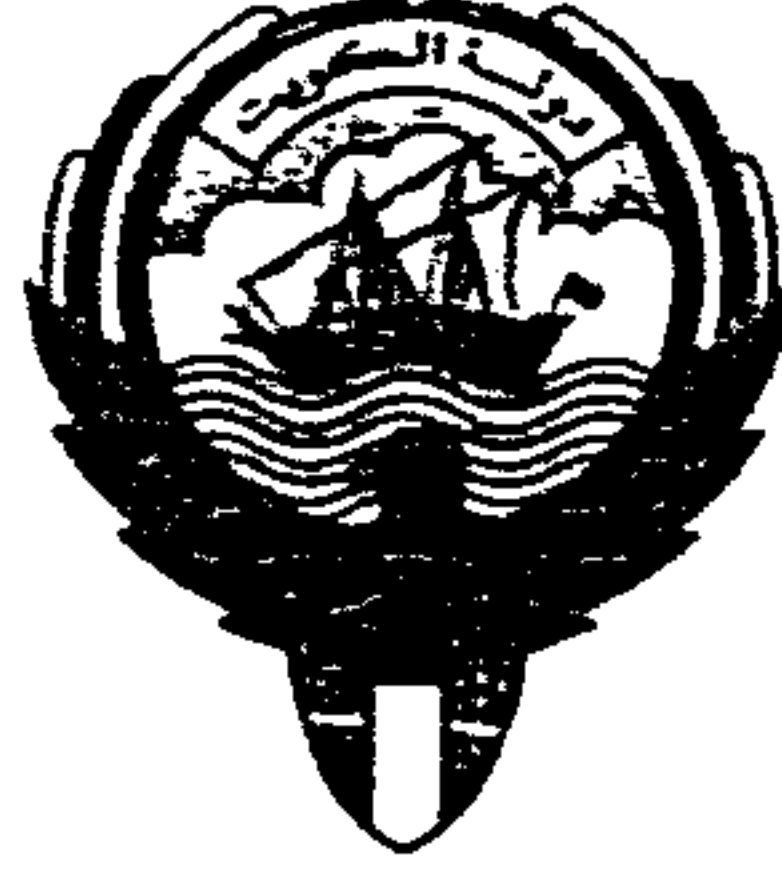
أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح  
عسكر عويد العنزي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على الأعضاء.

علي عويد  
٢٠١٠ م



### اقترح بقانون

بتعديل المادة (٤٢) من القانون رقم (٨)

لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

### - مادة أولى -

يستبدل بنص المادة (٤٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه  
النص التالي :

" استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (٢٠) سنة للذكور و (١٠) سنوات للإناث ، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالإتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية "

### - مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



**المذكرة الإيضاحية**  
**للاقتراح بقانون**  
**بتعديل المادة (٤٢) من القانون رقم (٨)**  
**لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

لما كانت رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة واجب على المجتمع والتزاماً من الدولة نحو ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين من غير ذوي الإعاقة دون تمييز.

ولما كانت الإعاقة متدرجة منها الخفيفة والمتوسطة والشديدة وجاء القانون باستثناء الموظف ممن يرعى (نكراً أو انثى) أو زوجاً (نكراً أو انثى) ذا إعاقة شديدة أو متوسطة معاشاً تقاعدياً يعادل (١٠٠%) من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (٢٠) سنة للذكور. وكانت الإعاقة الشديدة تحتاج إلى عناية خاصة ورعاية أكبر للمعاق المصاب بها مما يتطلب بذل مجهود أكبر لمن يريعه الأمر الذي يتطلب تقصير المدة بالنسبة للإناث إلى (١٠) سنوات بدلاً من (١٥) سنة.